

الأستاذ الجامعي ومعوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

أعراب فتيحة

جامعة الجزائر-2- أبو القاسم سعد الله

ملخص:

تتمحور الدراسة حول مختلف المعوقات والعراقيل التي يعاني منها الأستاذ الباحث في الجامعة الجزائرية وذلك على مستوى الجانب البيداغوجي والمهني والتكويني والإداري والاجتماعي، وحاول الباحث معرفة نسبة كل من هذه الجوانب في حياة الأستاذ الباحث ومدى تأثيرها على المردود المنظر من طرفه إن على مستوى الأداء البيداغوجي أو العلمي - البحثي؛ استخدم الباحث في ذلك الطرق المنهجية المتعارف عليها وذلك بتقسيم البحث إلى مدخل عام تضمن التمهيد للدراسة وشرح خطة العمل المتبعة وجانب نظري وطن فيه الخلفية المعرفية النظرية؛ بالإضافة إلى جانب تطبيقي مستخدما أدوات المنهج الوصفي في جمع المعلومات وتحلل النتائج وتفسيرها، تضمنت الدراسة استمارة استبائية تم من خلالها جمع المعلومات واستخدم قانون التناسب لتكميم النتائج، واختبار كاف تربيع لاختبار النتائج.

-الكلمات الدالة (المفتاحية): البحث العلمي؛ معوقات البحث؛ الأستاذ الجامعي؛

الجامعة الجزائرية؛ الجامعة

-ثلاثية الجامعة والأستاذ الباحث والبحث العلمي:

نظرا للتغيرات الاجتماعية والتحولات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي طرأت على المستوى العالمي في العقود الأخيرة والتي تركت آثارها المختلفة على كثير من الوضعيات المجتمعية في كثير من البلدان كانت الجزائر واحدة من بينها كان من ضرورات التوافق الدراسي والمتابعة الدقيقة لهذه التغيرات أن نركز اهتمامنا على دراسة الحالة في الجزائر انطلاقا من أوضاع الجامعة حاليا والتحري العلمي في موقع الأستاذ الجامعي، والتحقق من مستوى تعامله وتواصله مع كل هذه التغيرات وآثارها المنعكسة على حقول البحث العلمي، حيث يعتبر الأستاذ الجامعي المعني الأول بتفصيلها على مختلف وحدات البحث الجامعي.

لذلك يكون علينا من موجبات الالتزام العلمي الجامعي أن نتخصّص في معاينة ومتابعة سيرورة هذا التفكك المعلن والكبير بين الجامعة الجزائرية والبحث العلمي وتهميش الأستاذ الجامعي خارج دوائر البحث العلمي الرسمية والموازية للنشاطات الرسمية، وأدى تراكم كثير من السلبيات والمعوقات إلى تقهقر الجامعة الجزائرية عن الريادة التي اكتسبتها منذ سنوات الاستقلال الأولى، وصارت في كثير من الحالات مرافق تبحث عن روحها وسط ركام من المشاكل البنوية العقيمة، فإما إصلاحات قوية عميقة ومسؤولة وإما إلى مزيد من الانهيار والتخلف، ستدفع بكثير من أساتذة الجامعة الجزائرية إلى مغادرتها والبحث عن آفاق أكاديمية خارج الجزائر.

الأمر اليوم يتطلب من جميع القوى الفعالة المتبقية في نشاط وحركة في الوسط الجامعي مراعاة حجم ونوع المشاكل التي صارت تؤثر تأثيرا سلبيا ينخر الانجازات والإمكانات في مسارات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، مما يلزم من الناحية الأخلاقية والوطنية والوظيفية الدفع نحو تحصيل تجديد وتطوير وتحول كبير ومتعدد المجالات والآفاق في مهام وصلاحيات الجامعة الجزائرية وخاصة إعادة النظر كلية في مضمونها ومهامها وأدوارها ووظائفها التي تؤدي حاليا في أجواء من الفشل وتركم الثغرات، حيث أصبح من أولويات مبادرة الإصلاح الجامعي أن تقوم وتبادر الجهات المسؤولة عن أوضاع الجامعة بمراعاة تأثيرات هذه التحولات والتغيرات على الهياكل والمنهج وطرق التدريس والتعليم وطرق البحث وأهدافها والعمل الدؤوب من أجل الاستجابة لشروط التطوير والتحديث المعاصرة ومواكبتها بكل حكمة ودقة وإحاطة وتكليف خبراء للتعليم العالي لهم الكفاءة والحكمة والتمكن.

لقد طالبت الكثير من الإيرادات الوطنية الخيرة فيما تنشر وتنادي به عبر وسائلها المتداولة التوجه نحو خيار جامعة منتجة للمعارف ومشجعة للكفاءات مع تثمين جهودها علميا وماليا وسياسيا والابتعاد عن سياسة تغليب التوجه الاجتماعي في إدارة شؤون التعليم العالي في الجزائر، مع ضرورة تنقية الوسط الجامعي من العوامل والمؤثرات السلبية التي تلعب دورا مباشرا في تعطيل مسيرة البحث العلمي في الجامعة، وهي حريصة كل الحرص على حماية البعد الوطني للجامعة ودورها المباشر في مرافقة مسيرة البناء والتنمية الوطنية ووقوفها في الصف الأول لتقوم بدورها المتكفلة به لتحقيق النهضة العلمية الوطنية.

كما تعالت أصوات أخرى مطالبة المسؤولين المباشرين على الجامعات الجزائرية بضرورة الحرص على جعل الجامعة تقوم بوظائفها وأدوارها القاعدية التي تحتّمها

المستويات العليا والمتقدمة المحققة من قبل رموز الثورة العلمية والتكنولوجية العالمية والانسياق وفق الشروط والظروف الجديدة التي فرضتها تبعات ونتائج ثورة الاتصالات والمعلومات العالمية والتي تصنع التحدي الكبير في القرن الحادي والعشرين، وبسببها أخذ البحث العلمي منحى كبير وواسع اليوم ومالت كثير من الجامعات في العالم على تشجيع البحث العلمي وابتكار طرق جديدة لتطويره وتفعيله.

بشكل أوضح وبصوت جهوري مسموع بات مطلوبا من الجامعات الجزائرية العمل والتخصص في حل كثير من المشكلات المتعاضمة والمتراكمة في حياتنا اليومية، التي يواجهها المجتمع في عديد من المجالات (الإنتاج، الخدمات الرئيسة عبر سلمها المادي، إعداد البحوث والدراسات، تطوير وتحسين مستويات الاستشارات العلمية، تفعيل العلاقة بين مصادر البحث العلمي ومصادر التمويل العلمي واقتراح الإشراف المباشر لصناع القرار للحسم فيها وفي جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصناعية والإدارية).

تقف الجامعات الجزائرية أمام منعرج الحسم العلمي والمعرفي الذي تعاضم تأثيره في القرن الحادي والعشرين وصارت وضعيتها تبعث بكل إلحاح على تبني مشروع إصلاحات أقوى وأعم وتجاوز وضعها الحالي باعتماد قراءة جريئة وحثيثة لطبيعة وحجم المعوقات التي تعطل مسيرتها وتفرض عليها تراجعا مخجلا في ترتيب سلم الجامعات في العالم، وهذه هي مسؤولية حكومية بالدرجة الأولى تلزمها التدخل الفوري بإصلاح أوضاعها الصعبة التي تنفتح يوميا على آفاق مسدودة وخاصة في مجال البحث العلمي ووضعية الأستاذ الجامعي.

لقد انتهجت حكومات الغرب في بداية الثمانينات (على سبيل المثال والإشارة والتركيز) نهجا جديدا لتتكيف جامعاتها مع تيارات التغيير التي حملها قرن الإنسانية الحالي، فقد تغيرت مفاهيم المعرفة والعلم ومناهج الدراسات والبحث وسياسات التأطير الجامعية وتغيرت علاقة الأستاذ الجامعي بالبحث العلمي، فبادرت كبرى الجامعات المرموقة إلى تبني إصلاحات جامعية تليق بقرننا الحالي وأحدثت على إثر هذا التبيني الإصلاحي للبرامج والمناهج والهوية العلمية للجامعات، تغييرات واسعة فتخلت عن مبادئ فلسفتها وسياساتها وأهدافها، ومناهجها وممارستها، وتبنت أخرى جديدة كل الجدة وأعطت لكبرى باحثيها الضالعين الماهرين الدور المباشر لقيادة الجامعات وتحديد أولويات البحث العلمي ومجالاته وإبعاد من ليست لهم

علاقة بالجامعة عنها وتقيد مبررات وجودهم في الهياكل الجامعية وفرضت حركة من الانضباط العلمي والبحثي قوية وفعالة.

لذا رجعنا إلى أحوال وأوضاع الجامعة الجزائرية فإننا نرى أنه قد بات بحكم الإلزام الضروري من جامعاتنا كلها أن تغير من مضمون وأهداف سياستها الحالية وأن تقطع مع جميع الاعتبارات والممارسات الاجتماعية المخلة والمتناقضة روحا ونصا مع ميثاق الجامعة، لتصبح فعليا مؤسسات أكاديمية ماهرة تضطلع بمسؤولية تطوير مستويات التعليم والتدريس في الجامعة وأن تعيد النظر بصورة جذرية في سياستها المعتمدة في حقل البحث العلمي، يجب على الجامعة اليوم أن تضم باحثين ماهرين ضالعين بالبحث العلمي مهمتهم إنتاج المعرفة المتخصصة والمساهمة بها في تطوير المجتمع الجزائري وتهبئته ليكون متفاعلا مع معطيات هذا القرن، حيث يتزاح ويتراقق منهاج التعليم الجامعي الراقى والإنتاج المعرفي المتخصص والبحث العلمي الفعال الموجه لخدمة المجتمع وتقويته وربط الجامعة بمشروع زيادة التنمية الوطنية والتنمية المستدامة مساهمة منها في التطوير والتحديث الاقتصادي بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة والكبيرة التي تمتلكها الجزائر بموارد بشرية ومالية ومادية عديدة.

المعضلة الجامعية اليوم لهي فلعا تطرح من قبل الأسرة الجامعية بأكثر حدة وحرص ومسؤولية، فحجم التغيير النوعي والكمي المطلوب منها اليوم وخاصة في إعادة هيكلة وتأسيس في أنظمتها البحثية والتدريسية والتعليمية صار أشد عمقا وأوسع طرعا وأدق تفصيلا، وعلى إدارات الجامعات وهي أعلم وأحوط بقواعد سياسة تطوير البحث العلمي إلا ان تبادل بوضع قواعد ربط محصلات البحث العلمي بمشروع التنمية المستدامة في الجزائر، وهي تدرك أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لا تتحقق إلا بتفاعل جريء ما بين الباحث الجامعي الماهر والضالع وإدارة جامعية مرافقة له ومحقة له شروط البحث المتخصص وهدف التنمية ووسيلتها والبيئة الطبيعية، وما بين الباحث الجامعي والمعطيات العلمية المستجدة في عالمنا المعاصر.

يمكن أن يكون من نتائج نتيجة هذا الإدراك الرسمي للقيادات الجامعية التي تشرف وتدير أمور وقضايا الجامعة الجزائرية، بمراجعة نظمها التعليمية والتدريسية مع احترام الأخذ بالتقنيات المعاصرة للتطوير البحثي والدراسي، بهدف تحقيق واع ومسؤول بتجديدها وتطويرها، والمبادرة بوضع الخطط والبرامج المناسب لإحداث

وثبة أو قفزة التغيير المنشود، وأنه يجب أن لا تتعارض هذه الخطط والبرامج مع شروط البحث العلمي كي لا تصطدم بمشاريع البحث وتتسبب بحدوث معوقات كثيرة قد تحول دون تحقيق التطوير النوعي المتوقع، والإصلاح الجامعي المنشود للمناهج والبرامج.

-الجامعة الجزائرية -تطور أم انتقال:

عرفت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال وإلى اليوم مراحل مختلفة من التألق والتطور والتوسع ترافقت معها محطات أخرى من التوتر وصراع الأطراف وعدم الاستقرار للتداخل بين السياسي والعلمي والأيدولوجي، مما جعلها تواجه سلسلة من المشاكل والصراع والتحديات المختلفة التي فرضها فارق الأهداف والغايات بين مؤسسة الجامعة وباقي المؤسسات القريبة من فضائها، وعرفت الجامعة بسببها العديد من برامج التدخل والمرافقة وتجديد الآليات والوسائل كما عرفت كذلك تدخل الوزارة المشرفة على هذا القطاع الحساس ببرامج تغيير هيكلية كبرى في إطار الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لترقية الأستاذ والبحث العلمي وتطوير الجامعة من حيث البرامج والمناهج والهيكل والموقع والتفاعل مع مختلف مشاريع التنمية في الوطن عن طريق إصدار إجراءات وتدابير وتشريعات تضبط وتدعم مسار البحث العلمي بجعل المخابر الجامعية واسطة العلاقة بين الجامعة والمجتمع ومنح الأستاذ الجامعي صلاحيات جديدة في مجال التدريس والمشاركة في الرفع من مستويات البحث العلمي عن طريق تثمين أعمال المخابر الجامعية الممنوحة الترخيص من قبل الوزارة المشرفة.

من خلال هذه الإصلاحات الجامعية ركزت الوزارة في برنامج هذه الإصلاحات على تدعيم وتثمين سياسة التعليم العالي وإحالة النظر بالاهتمام على ضرورة الرفع من شأن ومقام الأستاذ الباحث الجامعي ، تقديرا له على كل ما أولته الدولة الجزائرية من مكانة متميزة في السلم المهني والاجتماعي ولدوره الكبير في مختلف مراحل والتزامات المشروع الإصلاحي الجامعي وخاصة ما يساهم به من جهود في تطوير نوعية وكفاءة العملية التعليمية، ويعتبر الأستاذ الباحث الجامعي ضمن هذا المشروع بمثابة العنصر الفعال في مختلف أطوار البحث العلمي، فهو ضمن هذا المشروع طرف فاعل بما له من الثقل والدور والكفاءة التي تدفع به ليكون مشاركا رئيسا في مختلف مراحل إصلاحات التعليم العالي بتكليفه الواعي والملتزم والمسؤول

مع مختلف متطلبات المساهمة في تحقيق التحولات الاجتماعية-الاقتصادية التي ترعاها الدولة الجزائرية وتسهر على إنجازها.

كل ذلك يعطي مزيدا من الثقة والتعاون بين مصالح الدولة الجزائرية المعنية بالإشراف والإدارة وبين الأستاذ الباحث قصد دعمه وتحفيزه أكثر، فالمكانة الفضلى التي حظي بها هذا الأستاذ تفرض عليه الاندماج والتعاون والمسيرة الفكرية والعلمية لأجل القيام بأدواره المتوقعة بالنظر إلى كفاءاته وخاماته النظرية والتطبيقية وما يضطلع به من مسؤوليات التعليم والتدريس ونقل المعارف إلى الطلبة، بالإضافة إلى دوره الأكاديمي في مشاريع البحث العلمي من خلال ما يقوم به وما ينجزه من سلاسل الدراسات والأبحاث العلمية في الجامعة، ومن خلالهما المساهمة في خدمة المجتمع لتنميته وتطويره.

فالباحث العلمي يعد أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، فالجامعة لها دور مهم في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من نشاطات بحثية تمثل بدورها ركنا قاعديا من أركان ما تقوم به الجامعة من إنجازات وطنية، حيث لا تكون هنالك جامعة بالمعنى الحقيقي، إذا لم تهتم بمجالات وسياقات وأفاق البحث العلمي ولم تعطه الاهتمام الذي يستحقه، إذ يجب على الجامعة أن تكون لدى أساتذتها وطلابها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية وتقديمها وتوفير المناخ العلمي للبحث، وقد أدركت الجزائر عبر النصوص الواردة في المواثيق الرسمية التي تسوس بها قطاع التعليم العالي أهمية ودور الجامعة في المجتمع ودعم مسار التنمية المفتوح على مشاريع هيكلية كبرى، فبادرت إلى توفير مزيد من الاهتمام بها والرفع من مستويات الإنفاق العمومي على هياكل التعليم العالي، بهدف تمكين الجامعة من الاضطلاع بدورها العلمي والبحثي والاستجابة لحاجات المجتمع المتنامية وتطويرها أكثر.

يعتبر البحث العلمي معيارًا حضاريًا تقاس به مستويات تطور الأمم - ونظرا لاتساع مجالاته وتعقد مسالكه وبروز وسائله الحديثة ذات التكلفة العالية، فقد عمدت الجزائر على رصد مبالغ كبيرة لأغراض البحث العلمي وتطويره، حيث يعد هذا التطوير عاملا من عوامل الخلق والإبداع المعرفي وتحقيق التقدم التكنولوجي، وتكمن درجة الأهمية الرئيسة لوظائف التعليم العالي والبحث العلمي في مدى ارتباطها بالمشكلات الكثيرة والمعقدة التي يعاني منها المجتمع لأجل وضع تصورات حلول مناسبة لها ومعالجتها بالطرق العلمية المناسبة والممكنة، هذا بطبيعته

وطبيعة المرحلة يتطلب الدعم المالي وتوافر التسهيلات المدروسة لإجراء البحوث، حتى تصل إلى المستوى المطلوب من تحقيق غايات تلك الوظائف التي تساهم في صنع معالم الواقع الجديد.

الملاحظ للعيان اليوم أن نسبة الإنفاق العربي على البحث العلمي لا يتجاوز الحد المقبول عالميا والذي يقدر بـ (01%) من الدخل القومي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى عدم توفر البنية التحتية اللازمة للبحث وانخفاض الإنتاجية العلمية في الوطن العربي، وكما أشار المختصون في الندوة الدولية حول " الطريق نحو مجتمع المعرفة وأهمية نشرها باللغة العربية " أن ميزانية البحث العلمي في المجتمعات العربية لا تمثل سوى (0.5%)، فيما تخصص الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل (03%) من إجمالي دخلها القومي (سنجاق نبيلة، 2007، ص27).

يعتبر موضوعنا هذا موضوعا حساسا وحيويا وهاما جدًا لما يشغله من أهمية في المجتمعات عامة، حيث أن دراسة معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية وخاصة في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية صعب جدًا لما يحيط به من غموض وقتامة الرؤية الفاحصة، حيث تناولت دراسات تطبيقية سابقة إلى حالة البحث العلمي في الجزائر وطرحت خلال ذلك عدة تساؤلات مركزة على كثير من الأبعاد المحورية في مجال البحث العلمي، وتبقى مشكلة البحث العلمي التي تطرح نفسها كامنة في تحديد طبيعة ومضمون وظروف العراقيل والمعوقات التي حدثت من تطور البحث العلمي في الجزائر؟ ومن خلال هذه العمل تناولنا المعطيات والخصائص الظرفية والزمانية التي تكتنف إشكالية البحث العلمي في الجامعة وما يواجهه الأستاذ الباحث الجامعي من صعوبات معرقله ومثبطة، وخاصة العوامل والأسباب التي تحد من إنتاجيته المعرفية والعلمية التي لها أثر انعكاسي سلبي على واقع الجامعة ومستقبلها، والعراقيل التي فاقمت أكثر وأكثر في ضعف العلاقة بين الأستاذ والجامعة والمجتمع وما لها من علاقة مباشرة على الوضع المتأزم لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي ويتجلى ذلك من خلال ضآلة وانعدام الأبحاث العلمية عند الأساتذة الجامعيين بسبب كثرة هذه العراقيل وتأتي على رأسها غياب المرافقة الإدارية التي تزيد من معاناة الأستاذ الباحث وخاصة على مستوى القطاعات البيئية التي تربط الجامعة بباقي المؤسسات المعنية بالتعاون والعمل المباشر مع الجامعة حيث تتعرض الجامعة والأستاذ الباحث إلى تهميش إداري متفاقم من قبل

المؤسسات الموازية، وهو ما يفرض على الأستاذ الباحث إن يبقى حبيس جدران الجامعة ويقف فيها دون حراك.

للأستاذ الباحث الجامعي ثقل وموقع وأهمية في تحقيق التغيير المتوقع بالمؤشرات التطبيقية للاستثمار في الموارد البشرية والكفائية النوعية وذلك من خلال قدرته ورتابته الفكرية والنوعية في دعم وحتى ابتكار مشاريع تطوير التنمية الاجتماعية-الاقتصادية الشاملة والمستدامة، وهو أهل ليكون في المقدمة النوعية الضالعة في تدابير التخطيط والتنفيذ من أجل محاولة تغيير الواقع الراهن إلى الأفضل شريطة أن تحاصر وتعالج وتزال كل المعوقات التي تعطل وتثبط وتفشل السيرورة الطبيعية للأساتذة الباحثين في البحث والدراسة.

من خلال القضية الحيوية المطروحة في مجال تقييم مخرجات البحث، والتي تحاول أن تقف على حقيقة المعوقات الحقيقية التي تقف وراء ضآلة البحث العلمي في الجزائر ونخص بذلك المشاكل والصعوبات المهنية والتطبيقية والإدارية التي تعمل دفعة واحدة بضغط كبير مثبط لدور ووظيفة الأستاذ والتي يواجهها الأستاذ الباحث لوحده وخاصة الاضطلاع بإتمام المهام المنوطة به وهي التعليم بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى ذلك هناك مهمة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى وهي التفرغ والمتابعة على كافة مستويات البحث العلمي داخل وخارج الجامعة وخاصة مرافق البحث العلمي ومصادره لدى الوزارات المشرفة إلى جانب وزارة التعليم العالي على دعم قاطرة البحث العلمي، في محاولة منا للوقوف على كل المشاكل التي تعيق تحرك البحث العلمي في الجامعة والمشاكل الأخرى التي يفرزها ركود نشاطات مركزية كثيرة في المجتمع وخاصة ما يتعلق منها بميدان تخصصه أو الحقل العلمي الذي يعمل عليه، بحكم التكوين العلمي النوعي الذي تلقاه سابقا في مختلف مراحل تدرجه العلمي، وتحكمه في منهجية البحث العلمي من جهة أخرى.

فمستوى البحث العلمي في الجزائر يحتاج إلى اهتمام أكبر وإلى عناية تقنية ومالية خاصة، إذا ما قورنت أحواله بأحوال البحث العلمي في بعض الدول الأوروبية القريبة منا (فرنسا، بلجيكا، سويسرا، إيطاليا وإسبانيا....) إذ الضرورة تقتضي أن نتعلم من تجارب هؤلاء وغيرهم لتتكافئ قدرات الجامعة الجزائرية بقدرات تلك الجامعات ونعاود تحقيق الإقلاع بإلغاء كل المؤثرات العشوائية والغبية التي عرقلت الجامعة وثبطتها عن الحراك والتطور، فالأستاذ في معاناة وقهر وضيق نتيجة مواجهته لسيول من المشاكل المفتعلة، خاصة منها التي تحيط بالأستاذ على مستواه

الحياتي والمعيشي الشخصي، وعلى مستوى المحيط المهني والوظيفي الذي يعمل فيه ويندرج عبر مراحل سلمه.

هذا بالإضافة إلى النقص المتفاقم وغير المعالج في توفير متطلبات البحث العلمي وأدواته، فمن خلال المقارنة والمقايسة في نوع وعدد المجالات العلمية المنجزة على مستوى مختلف جامعاتنا يتجلى الفارق الكبير مقارنة بنظيراتها في البلدان الأوروبية القريبة منا في حجم ونوع الإنتاج المعرفي للمجلات العلمية المتخصصة بيننا وبينهم، ففي كندا مثلا وبعيدا عن البلدان الأوروبية المشار إليها توجد 100 براءة اختراع يوميا، بينما لا ندري أتوجد براءة اختراع واحدة في العام أم لا، هذه المقارنة جعلت الاهتمام بالموضوع أكثر.

-معضلة المعوقات والعراقيل في قطاع التعليم العالي:

كما أسلفنا فيما سبق هناك عدة معوقات يعاني منها الأستاذ خلال رحلته العلمية منها التقنية، والاجتماعية، المالية، النفسية...إلخ، فالحالة الاجتماعية للأستاذ غير مستقرة، حيث فقد مقومات وشروط قيمته الاجتماعية في الوسطين المجتمعي والجامعي، كما أن راتبه الشهري يحتاج إلى إعادة تقييم وتثمين ليتمكن الأستاذ من تحقيق متطلبات حياته العلمية والاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك هناك نقص كبير ونوعي فيما يتعلق بكثير من الهياكل التعليمية وخاصة منها الهياكل الخاصة بفضاءات التعليم وعلى مستوى أجهزة النشاطات التطبيقية في المخابر وورشات التعليم المتخصص، كما لا يمكنه في كثير من الأحيان شراء أو الاشتراك في المجالات العلمية المعاصرة ذات العلاقة بتخصصه، إذ لا يستوي عود البحث العلمي في أي دولة ما لم تتوفر الشروط اللازمة لذلك، فنحن نطالب بكل إلحاح وجود سياسة رسمية للبحث العلمي في جامعة جزائرية راقية تهتم بالبحث العلمي وتطويره، كما يجب لأجل تحقيق ذلك توفر ميزانية ضخمة خاصة فقط بالأستاذ الباحث والبحث العلمي الموجه لتنمية قطاعات اجتماعية -اقتصادية تخفف من عبء التبعية الاقتصادية للجزائر نحو الخارج، ويمكن وضع ميزانيات دعم البحث العلمي الموجه وتمويل مشاريع البحث الرئيسة الداعمة للاقتصاد، من هنا يمكن التطرق بالشرح والتحليل إلى مجموعة من المحددات الرئيسة المؤثرة في مسيرة البحث العلمي.

01-البيئة البحثية:

هي كل ما توفره الجامعة - الدولة- من إمكانات وإمكانيات من أجل دفع عجلة البحث العلمي الذي يؤدي إلى بناء الأمة، وتمثل هذه الوسائل في: المكتبات بكل أنواعها الجامعية، العامة، المتخصصة، والتي ينبغي أن تكون في المستوى المطلوب من حيث الخدمات المقدمة بما في ذلك أوقات العمل، مدة الإعارة، سرعة الحصول على المعلومة المطلوبة، المادة العلمية المتوفرة مساندة للتطور الحضاري، القرب من الباحث بأكبر قدر ممكن.

-مراكز ومخابر البحث التي تعتبر بمثابة المصنع الذي ينتج الحلول للمشكلات، فيجب أن تكون مجهزة بمستلزمات البحوث العلمية المطروحة وغير المطروحة للبحث، وهذا بعد استشارة الأساتذة الباحثين في القطاع عن كيفية وماذا ومن أين يتم استجلاب هذه الوسائل والمنشآت.

-الإنترنت، حيث لا يمكن أن يشذ الأستاذ عن غيره من العناصر البشرية مادام أنه عضو فعال في المجتمع العلمي الإنساني، فبوجود الإنترنت يقوم الأستاذ بالاتصال بباقي الباحثين، إما عن طريق البريد الإلكتروني أو عن طريق الملتقيات العالمية أو المنتديات العلمية، والتي بموجبها يقف الأستاذ على مستجدات البحث في القطاع الذي يعمل فيه، وهنا يجب التأكيد على فاعلية هذه الوسيلة ووضعها في متناول الأستاذ وذلك بتقريبها منه قدر الإمكان وتحمل نفقات الاشتراك مع المكتبات العلمية والمشاركة في المنتديات والمؤتمرات العلمية العالمية، فمنح الأستاذ حاسب محمول وخط إنترنت عالي التدفق ليس بالأمر الكثير مقارنة بالفائدة التي نجنها من وراء ذلك.

-المشكلات البحثية- البحث العلمي:

مستوى تعامل الدولة مع البحوث العلمية المحلية يحدد أبعاد المشروع العلمي الجامعي، إذ ومهما كان نوع الدراسة التي يقدمها الباحثون ومهما كان التخصص، فإن الدولة تعتمد بطرق غير مباشرة في حل مشاكلها المختلفة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو سياسية أو فكرية...إلخ، وعلى الرغم من أن الدراسات المحلية انطلقت من البيئة الحقيقية للمجتمع، وهي قد شخصت المشكلة بعينها والنتائج التي تم التوصل إليها جاءت من المتغيرات الأصلية، فهي الدواء النافع والناجع لهذه المشكلات، لكن الدولة تبقى هي الضمانة على نجاعة وفعالية البحث العلمي، وهي تعتمد في كثير من المرات على الدراسات والأبحاث التطبيقية الميدانية،

وذلك لما لها من أهمية بالغة في ربط الجامعة بمشاريع التنمية التي ترعاها وتقف عليها الدولة الجزائرية بالمتابعة والدقة، إلا أن وضع الجامعة الحالي والظروف التي تعم محيط البحث العلمي والأوضاع العامة التي يكابدها الأستاذ الجامعي لا تعطي دائما نفس النتائج المتوقعة لسد احتياجات التنمية من المشاريع والبرامج التي تعود في نهاية الأمر بثمنين لمستويات البحث العلمي الجامعي.

لقد تم تحقيق العناية الخاصة ببعض الدراسات النوعية التي تعود بفوائد على مسارات التنمية في الجزائر وعلى رأسها الميزانيات الإشرافية الكبرى وتدعيم ميزانية البحث العلمي في الفرع الدراسية على شاكلة المشاريع العلمية التي توضع تحت تصرف الأساتذة، على الرغم مما يقال باستمرار عن وجود ضالة ملفتة في مجال التمويل الذي تقدمه المصالح المعنية للبحوث العلمية المدرجة في البرامج الرسمية، ومستوى تجيز وتدعيم المكتبات ومراكز المعلومات، واستخدام تكنولوجيا المعلومات - الإنترنت، المصادر العلمية الإلكترونية، وسائل الاتصال الحديثة (المكتبات الإلكترونية، المنتديات على الخط المباشر...)، فبالميزانية المدروسة والموجهة لتثمين قطاع التعليم الحالي يمكن النهوض بعملية البحث العلمي ويمكن أن تدعم مسيرة البحث والأستاذ بنتائج جيدة ومشجعة، فالإصلاحات التي قامت بها وتقوم بها الدولة في قطاع التعليم العالي تعبر عن جهد حكومي كبير واستعداد مالي نوعي لربط الجامعة بمشاريع التنمية في جزائر تحتاج أكثر وأكثر للاعتماد على مواردها الذاتية من كفاءات ومؤهلات تنهض بالمسيرة الاقتصادية المعلنة، لذلك وبسبب المعاناة التي يتلقاها الأستاذ الباحث من حين إلى آخر والتي قد تتمثل في ندرة المادة العلمية المتوفرة أو المستخدمة أو نهاية صلاحيتها، أو استحالة القيام بالدراسة الميدانية التطبيقية على أرض الواقع قد يتطلب الأمر تدخلات حكومية موجهة باستمرار لرفع الغبن وإبعاد الأستاذ عن تحمل الضغوط لوحده.

يضاف إلى هذه المعاناة التي يتلقاها الباحث عند القيام ببحوث علمية بما في ذلك رحلته التي لا تنتهي بين دور النشر حيث يتعرض لضغوط وأتعاب واحتياجات لا يجد لها حولا، وتنحصر بعد الأجزاء من هذه الدراسات والبحوث العلمية بما يمكن اعتباره دراسات تحقيق شروط الترقية العلمية في مسار التطور الأكاديمي الخاص بمراتب الدكتوراه والأستاذية التي يقوم بها باشتغال كبير وبمتابعة مركزة خلال سنوات متواصل...، ومن المهم هنا أن تتدخل المصالح المشرفة وزاريا لتزيل كل هذه

المعوقات من أمامه والتي قد تحول أحيانا دون قيامه بالبحوث العلمية على أتم وأكمل وجه.

-الأستاذ - الباحث:-

الأستاذ هو حلقة الوصل بين عملية البحث العلمي والمنشآت -المكتبات، المخابر، مراكز المعلومات- التي خصصت لهذه العملية، وهو الطرف الرئيس في مواجهة جميع المشاكل والعراقيل التي يتصدى لها في حياته اليومية، وهو القادر بحكم تخصصه على تصور ووضع الحلول المتاحة في المخابر العلمية، الأمر الذي جعلنا نحرص على ضرورة الاهتمام بالمحرك الأساسي للتنمية الوطنية على مختلف الأصعدة. والأستاذ -الباحث عنصر من عناصر هذه التنمية، له حاجياته المادية والمعنوية والروحية، فهو رب أسرة مسؤول ومشرف على كل شؤونها والأستاذ العامل يدفع الضرائب، والأستاذ يحتاج إلى مسكن محترم، من هذا المنطلق فالأستاذ بحاجة كذلك إلى الاستقرار من كل جوانبه بالنظر إلى المهام المنوطة به في مجالات التعليم والإشراف والتوجيه والبحث والتنسيق، والقيام بشؤون التربية التربوية هي في مقدمة كل هذا البحث العلمي، فالمطلوب من الإدارة الجامعية والإدارة المشرفة على البحث العلمي أن تكون في المستوى المطلوب في تعاملها مع نخبة المجتمع، وذلك بالتقرب منهم أكثر والتعرف على يومياتهم ومشاكلهم، من خلال معالجتها بالطرق المريحة لهم مشاكلهم وتسهيل قضاء وتصفية كل الأمور الإدارية لصالحهم، فعلى الأستاذ أن يكون على إطلاع واسع بكل ما يستجد في ميدان تخصصه.

الجامعة الجزائرية اليوم تتميز بمزيج رائع من الأساتذة الخبراء، وأساتذة ميدانيون متمرسون يملؤهم الحماس والقوة، وادبهم أغلب كفاءات ومؤهلات المساهمة وإنجاح ما يتكفلون به دراسيا وإداريا وبهذا يتحقق المطلوب العلمي والبيداغوجي والفكري المتوقع من الأستاذ -الباحث، وبالتالي تصنع الجامعة مجدها التاريخي وتتحقق مشروعها العلمي.

من خلال النتائج المتحصل ميدانيا يتبين أن الجامعة الجزائرية تواجه مصيرها التاريخي بضرورة النجاح في مشروعها العلمي الكبير، كما يجب الإشارة إلى أنّ الإنتاج العلمي قد يكون في بداية المشوار العلمي أو خلاله أو في نهايته مع أنه لا نهاية له فالمطلوب ان يكون هناك إنتاج علمي نوعي ومتمكن، وبحكم طبيعة الارتباطات التي تحكم الباحثين والإدارة من جهة والامتيازات التي يتمتع بها بعض النافذين المحسوبين على الجامعة، فإن نسبة المساهمة تختلف من طرف إلى آخر، بحسب

درجات الارتباط بمراكز النفوذ، والتي تؤثر في حالة استقرار الأستاذ، وهو عامل أساسي في الرفع من دافعية الأستاذ نحو البحث العلمي.

البحث العلمي في العصر الحالي يمثل محور اهتمام سياسات دول العالم، ولا يجب أن تشذ الجوائز عن هذا التوجه العالمي وأن تضع في مقدمة اهتماماتها الأستاذ الجامعي، وذلك بتوفير ميزانية خاصة - كافية- للبحث العلمي تضمن له القيام بدراسات علمية قوية من حيث المضمون من جهة وتساعده على الاندماج في شروط البحث العلمي من جهة أخرى من خلال توفير المكتبات المتخصصة، أو الاشتراك معها، كما يمكن الاشتراك مع المواقع الإلكترونية العالمية العلمية سواءً كانت هذه المواقع خاصة بالمكتبات أو خاصة بمنشورات البحث العلمي أو دوريات، مقالات، مجلات إلكترونية متخصصة.

لذلك نرى من بين محفزات تطوير البحث العلمي في الجامعة والاهتمام أكثر بوضعية الأستاذ -الباحث التركيز على ما يلي:

- يجب إيلاء الاهتمام الواسع والدقيق للبحث العلمي بتوفير ميزانية خاصة لذلك.
- وضع محفزات للأستاذة من أجل جذبهم للبحث العلمي.
- ضع كل التسهيلات اللازمة للأستاذ من أجل تطوير البحث العلمي.
- البحث العلمي هو استثمار بعيد المدى، على الدولة ألا تغفل ولا تهمل هذا الاستثمار الذي أصبح يمثل الأمن العلمي والفكري للبلد.
- عائدات البحث العلمي أصبحت تنافس عائدات المحروقات.
- بناء الهياكل شيء إيجابي لكن هذا لا يعني أن البحث العلمي بخير ما لم نهتم بالنواة الأساسية لهذه العملية وهو الأستاذ -الباحث.
- الإنترنت ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن تجاهلها، ولا يمثل الأستاذ الجامعي استثناء إذ لا يمكن له الارتباط بالعالم الخارجي والداخلي إلا من خلال هذه الوسيلة، ومن هنا يجب تدعيم الأستاذ بهذه الوسيلة وتقريبها له بأكبر قدر ممكن.
- التبادل المعرفي بين الدول شيء إيجابي، لكن يجب أن يُعرف جيداً أن الدول المتطورة لا تتعامل مع الدول المتخلفة بكل ما توصلت إليه من معلومات، حيث يعتبر ما تقدمه لها بمثابة الحدود الضيقة للتبادل والنقل التكنولوجي، ويجب أن تعمل الجهات الرسمية جاهدة من أجل الحفاظ على أدمغتنا والحيلولة دون هجرتها إلى الخارج.

-قائمة المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها:

-المراجع باللغة العربية:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، الباب الأول، الفصل الأول، الفرع الأول الخاص بتحديد أدوار ومهام أساتذة التعليم العالي، 19 جويلية الموافق لـ الأربعاء 16 ذو الحجة 1409.
- 2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التنسيق والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، "ملف خاص باقتراح إنشاء مخابر بحث"، فيفري 2002.
- 3- العشري درويش، "كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الإنفاق على التعليم العالي في الأقطار العربية"، الأمانة العامة للإتحاد، بغداد، 1991.
- 4- آصف دياب، رياض الغزي، إبراهيم خميس، "التخطيط والتنظيم والإدارة وآليات العمل في المؤسسات البحثية ومتطلبات تطويرها"، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق، 24-26 آذار 2006.
- 5- بوظانة عبد الله، أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام 2000، الأمانة العامة للإتحاد، صنعاء، 1988.
- 6- جيرالد آيس، التعليم العالي في مجتمع متعلم، ترجمة شحادة فارغ، دار البشير، عمان، 1992.
- 7- حسن شحاتة، التعليم الجامعي والتقييم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2001.
- 8- بن أشهو مراد، نحو الجامعة الجزائرية- تأملات حول مخطط جامعي، ترجمة أديب سامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.
- 9- خضر عبد الفتاح ، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1981.
- 10- علي أحمد راشد، مدخل إلى دراسة مشكلات التعليم الجامعي، مطبعة الأطلس، القاهرة، 2000.
- 11- ولد خليفة محمد العربي، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية- مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.
- 12- غربي علي ، واقع التنمية في الجزائر. الأزمة الجزائرية، دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1996.
- 13- مكتب التربية لدول الخليج العربي، "واقع البحث العلمي في الوطن العربي"- ندوة حول تطبيق نتائج البحوث لتنمية المجتمع العربي، مكتب التربية العربي، الرياض، 1990.
- 14- مجدي عزيز إبراهيم، رؤى مستقبلية في تحديث منظومة التعليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001.

- 15- بدر أحمد ، محمد فتحي عبد الهادي، المكتبات الجامعية .تنظيمها وإدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، دارغريب، القاهرة، ط4، 2002.
- 16- بن السيتي عبد المالك ، المكتبات الجزائرية مشكلاتها وعناصر نجاحها . توحيد الإجراءات الفنية في المكتبات الجزائرية، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.
- 17- بطوش كمال،"البحث العلمي وواقعه في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 18- بطوش كمال، "المكتبة الجامعية والبحث العلمي في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998.
- 19- سعيدوني ناصر، "من أجل تطوير فرق البحث بالجامعة الجزائرية"، مجلة بحوث، العدد 04، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 1977.
- 20- شريف مصطفى، "ملاحظات حول إصلاح المنظومة الجامعية"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 05، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990-1991.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 21- Debbach Charles, L'université désorientée, autopsy d'une Mutation, PUF, Paris, [s.d].
- 22- Guide de L'université d'Alger, [s.e], Alger, 1987-1988.
- 23- Guillaume Elly, Rous Serra, Le pari universitaire, Honore Champion, Tomel, Paris, 1975.
- 24- Gusdorf Georges, L'université en question, Payot Etudes et Documents, Paris, 1964.
- 25- Labidi Djamel , Science et pouvoir en Algérie- de L' indépendance au 1 plan de la recherche scientifique (1962-1974), O.P.U, Alger, 1992
- 26- Melia Jean, L'époque intellectuelle de L'Algérie- histoire de l'université d'Alger, La maison des livres, Alger, 1950.
- 27- Touraine Alain, « Université et Société aux Etats Unis », collection sociologie, Edition du Seuil, Paris, 1972.
- 28- Gusdorf Georges, « Pourquoi des professeurs? (pour une pédagogie de la pédagogie », collection science de l'homme, Payot, Paris, 1963.
- 29- Ben Moris, Les libertés professionnelles, U.N.E.S.C.O, Paris, 1977.
- 30- Kourganoff Vladimir, La face cachée de l'université, P.U.F, Paris, 1972.
- 31- Viratelle Girard, Algérie algérienne , Edition économie et civilisation, Paris, 1970.

- 32-** Crozier Michel, Le phénomène bureaucratique – essai sur les tendances Bureautiques des systèmes d'organisation modernes et sur leurs relations en France avec le système social et culturel, Le seuil, Paris, 1963.
- 33-** Edgar Morin, « Université réforme la pensée », Le monde de l'éducation, de la culture et de la formation,[s.e], Paris, Mensuel, N 252, octobre, 1997.
- 34-** Davin Louis, Jean Petienne, « Les responsabilités de l'université dans la société contemporaine », Document et travaux, N09, [s.e], Bruxelles, janvier, 1974.
- 35-** « L'éducation nationale de la science », La nouvelle revue internationale (NRI), N178, la société et d'information, Paris, 06 juin 1973.
- 36-** Gholam Allah Mohamed, « Sauver l'université pour sauver la société », El watan, quotidien algérien, l'imprimerie algérienne, Alger, Dimanche 14 mai 2006.
- 37-** Mezache Nacéra, « le statut de l'enseignant universitaire, cadre législatif et réglementation », les cahiers du CREAD, les enseignants algériens – condition , attitude et pratiques professionnelles, N 62/63, C.R.E.A.D, Alger, 4^{eme} Trimestre, 2002.